جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلّة الرّاسخون

مجلّة عالميّة محكّمة

ISSN: 2462-2508
volume8, Issue3, September 2022
الإصدار الثامن، العدد الثالث، سبتمبر 2022

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الثامن، العدد الثالث، سبتمبر 2022

أولًا: الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
1ـ أثر القراءات القرآنية وعلاقتها بالأحرف السّبعة	20ـ1
2. القراءات وأثرها على الرسم العثماني دراسة تحليلية تطبيقية	40ـ21
3. التّوجيه النّحوي للقراءات القرآنيّة في التحرير والتنوير لابن عاشور	55ـ41
4. مقومات التمكين ومعوقاته في ضوء القرآن الكريم	72ـ56
5. الإمام ابن الفَرس الأندلسي مفسّرا	100ـ73
6. ضوابط التفسير التقني بين التأصيل والتطوير	130ـ101
7. الدلالات الدعوية في قصة أصحاب القرية في القرآن الكريم	152ـ131
8. استدراكات الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه على الفراء في التفسير	169ـ153
9. خاصية الدليل عند ابن تيمية ومقتضياته	183ـ170
10. قاعدة مراعاة المآل في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تأصيلا وتطبيقا	208ـ184
11. حدود التوحيد الإلهي	233ـ209

ثانيا: الدراسات اللغوية

البحث	صفحة
1. موقف المحدثين من احتجاج متأخري النّحاة بالحديث النبوي الشريف	255ـ234

ثالثاً: الدراسات التربوية

البحث	صفحة
1. درجة تضمين كتاب لغتي الجميلة للصف الخامس الابتدائي لمهارات التفكير التأملي (دراسة تحليلية)	282ـ256

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المشارك الد كتور/ أحمد علي عبد العاطي
- الأستاذ المشارك الد كتور/ أمل محمود علي
- الأستاذ المشارك الد كتور/ أيمن محمد عايد
- الأستاذ الد كتور/ خالد حمدى عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري
- الأستاذ المشارك الد كتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الد كتور/ عبد الكريم أحمد مغاوري محمد
- الأستاذ المشارك الد كتور/ عبد الله يوسف
- الأستاذ المشارك الد كتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الد كتور/ محمد إبراهيم محمد بخيت
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الد كتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب
- الأستاذ المشارك الد كتور/ محمد عبد الحميد الشرقاوي
- الأستاذ المشارك الد كتور/ نادي قبيصي البدوي سرحان
- الأستاذ المشارك الد كتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي
- الأستاذ الد كتور/ يوسف محمد عبده محمد العواضي

Arrasikhun Journal, Volume 8, Issue 3, September 2022

ISSN: 2462-2508

موقف المحدثين من احتجاج متأخري النّحاة بالحديث النبوي الشريف

د. محمد عبدالعزيز العميريني
أستاذ مشارك بكلية الآداب، قسم اللغة العربية
جامعة محمد بن زايد، الإمارات المتحدة

أ. نبيهة خالد بن حيدرة
باحثة دكتوراه: الفلسفة في اللغة العربية وآدابها،
جامعة محمد بن زايد، الإمارات العربية المتحدة
omhajer_81@hotmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث "موقف المحدثين من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي" الذي يهدف إلى تحليل موقف المحدثين من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي، والوقوف عليه، وتفسير إشكاليّة كثرة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتب المعاجم وقلته في كتب النحو، والوقوف على أسباب قلة احتجاج النحاة بالحديث الشريف في حين يكثر احتجاجهم بالقرآن الكريم، وبكلام العرب سواء كان شعرًا أو نثرا. وتعتمد الباحثة في دراستها على المنهج الوصفي التحليلي.

Abstract

This research deals with "the position of the modernists regarding the protest of the late grammarians with the hadith of the Prophet"، which aims to analyze the position of the modernists from the protest of the late grammarians to the hadith، and to stand on it، and to explain the problematic of the frequent protest of the Prophet's hadith in the dictionaries books and its lack in the grammar books، and to identify the reasons for the lack of protest by the grammarians with the hadith Sharif، while they often protest against the Noble Qur'an، and the words of the Arabs، whether it is poetry or prose. In her study، the researcher relies on the inductive and descriptive analytical method. And that is through the following content، which includes the introduction that talked about the sources of protest for the grammarians، and focused on the hadith of the Messenger، may God bless him and grant him peace. Then four topics: The first topic: studies the point of view of those permitted to invoke the noble hadith، their evidence، and respond to them. The second topic: studies the point of view of those who prevent the invocation of the noble hadith، their evidence، and the response to them، and the third topic: studies the viewpoint of the intermediates between permissibility and prevention، and the decision of the Arabic Language Academy، and the fourth topic: studies the position of the modernists from the rules of protest against the grammarians of the prophetic hadith. As for the conclusion: it provided a general summary of the research in general، listing the different directions taken by the modernists، and their position on the protest of the late grammarians with the Prophet's hadith، as well as included some recommendations، and the researcher's opinion discovered through the research.

Keywords: modernists، late grammarians، martyrdom، prophetic hadith

مقدّمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصّلاة وأتمّ التّسليم على سيّدنا محمّد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ للحديث النّبوي الشّريف مكانة كبيرة عند علماء الأمّة العربيّة في الماضي والحاضر، وعلى الرّغم من كونه وسيلة لا غاية، ومقصودًا لغيره، إلا أنّهم قد أثنوا عليه، ومدحوه، وأشادوا به، لما فُتِح به من آفاق الأبحاث والدّروس، فعلم الحديث الشّريف هو العلم الذي منح الأمّة العربيّة التّقصّي والكشف والتّمحيص، وكذلك الجمع والتّرتيب والنّقد، فهو العلم الذي انتشر فضله على بقيّة العلوم الشّرعيّة والأدبيّة، وكذلك الاجتماعيّة.[1]

يعتبر الحديث الشّريف ثاني مصدر من مصادر التّشريع الإسلامي واللّغة العربيّة عند المسلمين، فقد حظي بمكانة مرموقة وشأن عظيم، وقدرٍ جليل، وسيبقى هذا العلم إلى جانب القرآن الكريم المنبع الذي ينهل منه كلُّ من شُغِفَ باللّغة العربيّة؛ لأن الحديث الشّريف هو كلام سيّد المرسلين محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ الذي لا ينطق عن الهوى، فلا ريب أنّ نبيّنا ـــ صلى الله عليه وسلم ـــــ هو أفصحُ العرب لسانًا، وهو أوضحهم بيانًا، وأسدّهم لفظًا، وأبينهم حجّة، وأعذبهم لفظًا، كما هو أعرف العرب والعجم بمواطن الخطاب، وأهداهم إلى طريق الصّواب، فقد أوتي سيّدنا محمّد مجامع الكلم، وهي المقدرة العالية على القيام بتأدية المعاني الكثيرة بألفاظ قليلة، فلم يتكلّم أحد قبله بألفاظ اقتضابها، ولم توجد في متقدّم كلامها.[2]

ولذلك فإنّ الحديث الشّريف هو منبع ثريّ وأصيل من الشّواهد النحويّة يُغني لغتنا العربيّة، وهو ثروة في ألفاظه تُضاف إلى مُعجم ألفاظها، وأساليب جديدة تتّسق مع استعمالاتها، إلّا أنّ النحويين وعلماء اللّغة قد اختلفوا في جعل الحديث الشّريف أحد مصادر الشّواهد النّحويّة والصّرفيّة، وما أردته حقًا في هذا البحث أن أقدّم عرضًا وتقديمًا لوجهة نظر المجوّزين في الاستشهاد بالحديث الشّريف، ووجهة نظر المانعين من الاستشهاد به، وما بينهما من توسّط بين الجواز والمنع. فجاءت الدراسة عن مصادر الاحتجاج عند النحاة، وركزت على حديث الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ في **أربعة مباحث**: **المبحث الأول**: يدرس وجهة نظر المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف، وأدلتهم، والرد عليهم، **والمبحث الثاني**: يدرس وجهة نظر المانعين للاحتجاج بالحديث الشريف، وأدلتهم، والرد عليهم، **والمبحث الثالث**: يدرس وجهة نظر المتوسطين بين الجواز والمنع، وقرار مجمع اللغة العربية، **والمبحث الرابع**: يدرس موقف المحدثين من ضوابط الاحتجاج عند النحاة بالحديث النبوي. **وأمّا الخاتمة**: فقد قدمت ملخصًا عامًّا للبحث إجمالا، بحصر الاتجاهات المختلفة التي سلكها المحدثون، وموقفهم من احتجاج

(1) انظر: د. فهمي الزّين صالح أبو كساوي، د. عبد الله الضّو: **الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف عند النّحويين**، بحث منشور، جامعة غرب كردفان، كليّة الشّريعة والقانون، مجلّة كليّة الشّريعة والقانون، العدد 2، 2018، ص 222.

(2) انظر: الرافعي، مصطفى صادق: **إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة**، (المكتبة العصرية، صيدا، 2001)، 300.

متأخري النحاة بالحديث النبوي، كما اشتملت بعض التوصيات، ورأي الباحثة المسْتَشَفّ من خلال البحث.

مشكلة البحث:

هناك حاجة لبيان الاختلاف في الآراء والأقوال للمحدثين من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي، وضوابط الاحتجاج به، والبحث في أسباب الرفض والقبول وما هو الأصح في ذلك؟ فقد راودني تساؤل عن أسباب رفض الاحتجاج بالحديث وهو قول أفصح العرب لسانًا، كما برزت مشكلة حقيقية لدى الطلاب المبتدئين الذين اختلط عليهم فهم المصطلحات الأصولية فلم يستطيعوا إدراك الاختلاف؛ ومن هنا جاءت الدراسة لا لتدّعي الباحثة الإضافة، ولكن لتقوم بتوضيح هذا الإشكال، واضعةً بين أيدي الدّارسين الجدد دراسةً بسيطةً ميسّرة وموجزة تطرح الاختلاف بين اللغويين في مجال الاحتجاج بالحديث النبوي في ورقةٍ بحثيّةٍ جامعة سهلة الفهم، تحت هذا العنوان:

"موقف المحدثين من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي"

أسئلة البحث: –

يحاول البحث الإجابة عن بعض التساؤلات:

1. ما سبب قلة احتجاج النحاة بالحديث النبوي وبكثرة احتجاجهم بكلام العرب شعرًا ونثرًا؟
2. ما موقف المحدثين من ضوابط احتجاج النحاة بالحديث النبوي؟
3. ما موقف المحدثين تجاه احتجاج متأخريهم بالحديث الشريف؟

أهداف البحث: –

1. الوقوف على سبب قلة احتجاج النّحاة بالحديث، وكثرة احتجاجهم بكلام العرب شعرًا ونثرًا.
2. تسليط الضوء على بعض الضوابط التي اتبعت في الاحتجاج عند النحاة والمحدثين.
3. تحليل موقف المحدثين من احتجاج متأخريهم بالحديث النبوي.

أهمية البحث: –

1. أنّه يوضّح الاختلاف ويناقش قضايا الجدل حول الاحتجاج بالحديث النبوي لمتأخري النحاة.
2. أنّ دراسة موقف النحاة من احتجاج متأخري النحاة بالحديث النبوي قضية مهمة بالنسبة للمحدثين كتابةً ودراسة.

الدراسات السابقة: –

وقعت الباحثة على دراساتٍ عديدة تتناول الموضوع الذي تنشده – وهي كثيرة؛ فالموضوع مطروقٌ بقوّة –، وقد أفادت منها جميعها في إخراج ورقتها البحثيّة بالهدف الخاص بها، والذي يأتي ذكره بعد سرد هذه الدراسات:

1. الاحتجاج النّحوي بالحديث الشريف، ريما أحمد الكبير، جامعة القاهرة، 2014 (من دار المنظومة).
2. الاستشهاد بالحديث الشريف عند نحاة الشام، جمعة المبروك، المركز العالمي لدراسات، ليبيا، 2007. (دار المنظومة)
3. موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث، سعود بن عبد العزيز الجنيدل، المركز القومي للبحوث غزة، 2019

4. الاستشهاد بالحديث الشريف عند السيوطي، أحمد طلال مصبح، الجامعة الإسلامية غزة، 2019.

5. الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند النحويين، فهمي الزين أبو كساري، جامعة عرب كردفان،2018.

6. موقف أبي حيان من ابن مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف، محمود العامودي، الجامعة الإسلامية بغزة، (د.ت).

7. موقف المحدثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي، دكتور أحمد بن محمد الزهراني، جامعة الباحة، (د.ت).

جاءت هذه الدراسة بالتقسيمات نفسها التي في جميع الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع؛ إذ هي تقسيماتٌ لا يمكن الخروج عنها، وسعت الدراسة أو ضاقت، وتدور في كلّ الدراسات حول ثلاثة محاور رئيسة؛ فهي لا تخرج عن المانعين أو المجوّزين أو المتوسطين في احتجاجهم بالحديث الشريف، ولكنّ الذي يميز هذه الدراسة هو التبسيط والإيجاز بأسلوبٍ يتناسب مع فهم المبتدئين من الدّارسين، الذين يلتمسون النّور من خلال الدراسات المبسّطة؛ إذ يصعب عليهم خوض غمار الكتب التخصّصية بما يواجههم فيها من مصطلحات لا يلمّون بجلّها، وشروحٍ واسعة قد يتوهون في لججها؛ فاختارت الباحثة تمهيد السبيل لأمثالهم، بخطابٍ يناسب فهمهم، وتدرّجٍ واضح ومتسلسل لتلك الاختلافات والمذاهب؛ لتنساب في أذهانهم بيسرٍ وسهولة.

المصطلحات:

المحدثون: هم فئة النّحاة الذين جاؤوا بعد تلك الحقبة المزدهرة، وبعد انتهاء المماليك، وسقوط الدولة العباسية في القرن العاشر الهجري، وانتقال الخلافة من العبّاسيين إلى العثمانيين؛ ليسيطر الأتراك، ويفرضوا لغتهم؛ مما أبعد علماء هذه الحقبة كل البعد عن تلك المنابع المتجدّدة، التي شهدت ازدهار النّحو وتألّقه، فركدت ريحه، وانحطّ شأنه بين النّاس، فقلّ انتاج العلماء فيه، ونزعوا إلى الشروح، وشرح الشروح. [1] ونحاة هذا العصر المعدودون في المحدثين ما زالوا يعملون الشيء نفسه؛ إذ لا إنتاج جديد لهم البتّة، وإنّما يعمدون إلى كتب القدامى بالتسهيل، والاختصار، والإيجاز، حتّى كادوا يُنهكوا الأصل ويفسدوه. ففي حين تسهب الشروح في البسط والتوسيع وتبالغ أحيانًا في ذلك، يقوم هؤلاء بالتّقيض، فيبالغون في الحذف والاختصار بما يضيع جهود العلماء القدامى. اللهمّ إلّا أولئك المتوسّطون في التيسير، الذين يأتون بالفائدة ولا يضيّعون الأصل.

متأخرو النحاة: هم الأبعد زمنًا عن فترة فتوّة المذهب البغدادي، فمنذ انتشار عقد هذا المذهب على يد البويهيين في عهد الخلافة العبّاسيّة، انتشر جمع علمائه وانفرط عقدهم، وكان ذلك بعد منتصف القرن الرابع الهجري، وعُدّ ذلك حدًّا فاصلًا بين المتقدّمين والمتأخّرين من النّحاة. ومن طالت منهم معاصرته للجيل المتقدّم فهو منهم، ومن طالت معاصرته للمتأخر فهو منهم. لذا عُدّ ابن درستويه، وابن

(1) انظر: الطنطاوي، محمّد: **نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة**، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط2، دت، 299-300.

الأنباري، ونفطويه وأندادهم من أواخر المتقدّمين، وعُدّ سعيد السيرافي، وأبا عليّ الفارسيّ، وابن خالويه وأترابهم في مقدّمة المتأخّرين.(1)

الحديث النبوي: "هو اللفظ الذي يراد به معرفة ما أضيف إلى النبيـ صلى الله عليه وسلم ـ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية، أو خلقية. وقد يراد به ما أضيف إلى صحابي أو أحد التابعين عن الرسول من قول أو فعل"(2).

الاحتجاج: في المعجم هو "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، استنادًا إلى السّماع، أو القياس، أو الإجماع... يُجمع علماء اللغة على اتّخاذ القرآن... أحد مراجع الاحتجاج في اللغة العربيّة، لإثبات صحّة لفظ أو تركيب أو معنى من المعاني؛ أمّا الحديث النّبويّ الشريف فيختلفون في صحّ الاحتجاج به..."(3) ويذكر الأنباري "أنّ النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة").4(

منهج البحث:

اعتمدت الباحثة في مجمل دراستها على المنهج الوصفي التحليلي، وهو منهج يقوم على التفسير والتحليل، ويعتبر هذا المنهج هو الأنسب لدراسةٍ تقتضي جمع الآراء وتصنيفها.

إجراءات البحث:

يشتمل البحث على المقدمة وأربعة مباحث وخاتمة على النحو الآتي:

المقدمة: تحدثت عن مصادر الاحتجاج عند النحاة، وركزت على حديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول: وجهة نظر المجوزين للاحتجاج بالحديث الشريف، وأدلتهم، والرد عليهم.

المبحث الثاني: وجهة نظر المانعين للاحتجاج بالحديث الشريف، وأدلتهم، والرد عليهم.

المبحث الثالث: وجهة نظر المتوسطين بين الجواز والمنع، وقرار مجمع اللغة العربية.

المبحث الرابع: المبحث الرابع: موقف المحدثين من ضوابط الاحتجاج عند النحاة بالحديث النبوي.

الخاتمة: تتضمّن ملخصًا عامًّا متبوعًا ببعض التوصيات.

المبحث الأوّل: المجوّزون للاحتجاج بالحديث.

من المؤكد أنّ النّص الثّابت بلفظه يحتجّ العرب به في اللّغة العربيّة، وهو الأساس والمقوم الذي تقوم عليه الاستدلالات النّحويّة، وهو الذي يُعبّر عنه بالسّماع، فالإجماع على سبيل المثال على صحّة كلمة أو خطئها يكون مبنيًّا في الحقيقة على صحّة سماع هذه اللفظة أم لا، وكذلك الاستدلال بالقياس يكون مبنيًّا أيضًا على النّص المسموع، حيث إنّ النّحو العربي هو علم

(1) انظر: المرجع السابق، 190-192.

(2) السيوطي، جلال الدين: **تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي**، تحقيق طارق عوض الله، (الرياض، دار العصمة، ط1، ج1، 2003) ص37،38.

(3) يعقوب، إميل: **المعجم المفصّل في مصطلحات اللغة العربيّة**، جروس برس ناشرون، ط1، 2012، 28.

(4) أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، **لمع الأدلة**، (تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دت)، 18.

مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عزّ وجل، وكلام رسوله الكريم، وكلام العرب الفصحاء.[1]

ولذلك فإن كلام النّبيـــ صلى الله عليه وسلم ـــغير مشـــكوك بفصـــاحته، ولم يقم أحد بالادّعاء بعدم الاحتجاج بلفظه، فهو أفصـح من نطق بالضّـاد، مع أن الخلاف قد وقع عند النّحاة المتأخرين في اتخاذ الأحاديث التي رُويت عنه كأحد مصادر الاستدلال النّحوي، لا شـكًّا وذمًّا بفصـاحته حاشـاه الله، وإنّما ليتوقّفوا عند ثبوت هذه الألفاظ عن النّبي صـــلى الله عليه وسلم.[2]

وقد وقفَ النحاة المجوّزون موقف الاستشهاد بالحديث مطلقًا، وهذا يؤخذ من ظاهر ما صـــنعه البعض من النّحاة الذين أكثروا من استشـهادهم بالحديث النّبوي في بعض المسائل النّحويّة والصّرفيّة، ومن هؤلاء الإمام جمال الدّين بن مالك(ت.672) الذي بالغ في الاستشهاد بالحديث الشّريف، ونحا نحوه العديد من النّحاة من أمثال الرّضي الاستراباذي(ت.686)، وابن هشـــام(ت.1360)، وابن عقيل(ت.1298)، وانتصـــر لـه أيضًـــا الدّمـاميني(ت.1424)، والبغـدادي(1441)، وابـن الطّـيـب الفاسـي(ت.1170)، فأيّدوا ما ذهب إليه ابن مالك(ت.672)، وتعقبوا من أظهر مخالفته وغيّب منهجه من العلماء اللّغويين.[3]

وقد ذهب المجوّزون من اللغويين وأصحاب المعاجم أنّه لا حرج من الاســتشـــهاد بالحديث النّبوي، حيث ظهرت الأحاديث الشّـــريفة في كتب اللغة والمعاجم، وأكبر مثال على ذلك كتاب (التّهذيب) للإمام أبي منصـــور الأزهري الذي اعتمد فيه على الحديث الشّريف وأكثر من الاستشهاد به، وأيضًا في كتاب (الصّـــحاح) للجواهريّ، وكتاب (المخصـــص) لابن سـيّده، وكتاب (مقاييس اللّغة) لابن فـــارس(ت.1004)، و(الـــفـــائـــق) للزمخشري(ت.1143).[4]

أمّا النّحويّون الذين أكثروا من الاحتجاج بالحديث الشّـــريف أبو القاسـم الزّمخشـري، الذي قيل إنّه من أوائلهم وأكثرهم اســتشـــهادًا بالحديث، وكذلك ابن فارس، وابن خروف، وابن جنّي، وابن بري، والسهيلي.[5]

ويستند المجوّزون إلى عدّة أسباب تجعل الاستشهاد بالحديث الشّريف لا حرج فيه:

أدلة أصحاب هذا الرأي:[6]

أولًا: الإجماع على أنّ الرسول ـصلى الله عليه وسلمـ هو أفصح العرب لهجةً.

(1) انظر: د. محمود صالح شريف عسكري، **الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّـــريف عند اللّغويين**، مجلة آفاق الحضارة الإسلاميّة، العدد 2، 1431هـ، ص 89.

(2) انظر: الرّافعي، **إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة**، 288.

(3) انظر: د. شوقي ضيف، **المدارس النّحويّة**، (مصر، دار المعارف، ط3، 1976)، 309/ 310.

(4) انظر: الأفغاني، سـعيد: **في أصـــول النّحو**، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، دط، 1987، 49.

(5) انظر: الأفغاني، **في أصول النّحو**، 49.

(6) انظر: الأستاذ الشّيخ محمد الخضر حسين، **الاستشهاد بالحديث في اللغة العربية**، مجلّة مجمع اللغة العربية الملكي، ج 3، شعبان، 1355هـــ 1936، القاهرة، 200.

ثانيًا: الإجماع على أنّ الأحاديث الشّريفة أصبحت سندًا مما يُنقل من الشّعر العربي، وذلك لِمَا قام به علماء الحديث من وضع شروط دقيقة وذلك في تخريج الأحاديث الشّريفة وروايتها والقيام أيضًا بتقسيمها إلى أحاديث صحيحة وحسنة وضعيفة، وهذا ممّا لم يرد في رواية الشّعر والأدب.

ثالثًا: لا عبرة بأنّ معظم رواة الحديث الشّريف هم من الأعاجم؛ لأنّه لا يمكن أن يُقال ذلك في رواية الشّعر أو النّثر، وعلى الرّغم من هذا فإنّه يحتج بما جاء فيهما.

رابعًا: لقد ظهر كثير مما ينسب إلى اللحن في أحاديث الرّسول صلى الله عليه وسلم، وقد ثبت لها وجه الصّحة، وبناءً على ذلك تمّ تخريج الأحاديث الشّريفة. أمّا بالنّسبة إلى رواية الحديث الشّريف بالمعنى، فإنّهم يردّون على هذا الأمر بأنّ الأصل في رواية الحديث الشّريف عدم القيام بتبديل الألفاظ فيه، وعلى وجه الخصوص إذا تمّ وضع ضوابط وشدّد العلماء في التّحري والضّبط، إلى جانب ذلك فإنّ الكثير من الفقهاء والمحدثين وأيضًا الأصوليين ذهبوا إلى منع رواية الحديث بالمعنى، ومَنْ أجاز ذلك فقد اشترط عدّة أمور يجب أن يكون عليها الراوي، وهي ما يلي:[1]

1- علمه بالألفاظ وموضوعاتها وأن يكون صاحب خبرة في اللّغة.

2- ملمًّا بالعلوم الشّرعيّة وفروعها ومقاصدها.

3- الراوي الذي يقوم برواية الحديث لا يرويه بالمعنى ذلك أنّه يروي باللفظ وجوبًا عن الرّسول صلى الله عليه وسلم.

وقد ذهب ابن حزم(ت.1064) في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) منكرًا على الذين لم يجعلوا من الحديث الشّريف حجّة في اللّغة؛ فقد كان محمدٌ بن عبد الله قبل أن يكرمه الله بالنّبوة، أيام كان بمكّة، أعلمَ بلغة قومه وأفصح، فكيف به بعد أن اختصّه الله للنذارة، واجتباه للوساطة بينه وبين خلقه![2] وذهب المجوّزون أيضًا إلى أنّ الحديث الشّريف قد أصبح سندًا مما يتمّ نقله من أشعار العرب، وقد درى المانعون من الاحتجاج بأنّ الرّسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ هو أفصح العرب لسانًا وأبرعهم بيانًا، ولا يتنازعون في أنّ الأحاديث أقوى في أسانيدها من الشّعر، وإنّما امتنعوا؛ لأنّ الأحاديث تُروى بالمعنى على عكس شعر العرب أو صورهم، وأنّ رواة الأحاديث قد اعتنوا بألفاظه؛ لأنّ السبب منها تقرير أحكام الشّريعة الإسلاميّة.[3]

وقد فنّد فريق من العلماء قضيّة تجويز الاستشهاد بالحديث الشّريف، ومنهم الدّماميني(ت.1424)، حيث أكثر من الاستشهاد بالحديث الشّريف، وقد علّق أبو حيّان عليه، وقال إنّ ما تمّ الاستناد إليه في ذلك لا يتمّ له، وذلك لتطرّق احتمال الرّواية بالمعنى، فلا يوثق ذلك بأنّ الذي احتج به هو من ألفاظه –

(1) انظر: محمد أبو زهو، **الحديث والمحدثون**،(بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، 1984)، 201.

(2) انظر: ابن حزم، عليّ بن أحمد بن سعيد: **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، ط1، 1980، 4/36-37.

(3) انظر: حسين، **الاستشهاد بالحديث في اللغة العربية**، مجلّة مجمع اللغة العربية الملكي، ج 3، شعبان، 1355هـ 1936، القاهرة، 201.

صلى الله عليه وسلم – حتى تقوم به الدليل والحجة، وقد تمّ إجراء ذلك لبعض المشايخ لاحقًا، فتمّ التصويب في رأي ابن مالك، وبناءً على أنّ اليقين ليس مطلوبًا في هذا الصّدد وإنّما المطلوب هو تغليب الظّن الذي هو مناط الأحكام الشّرعيّة وما يتوقّف عليها من نقل مفردات الألفاظ وأيضًا قواعد الإعراب.[1]

فالظّن لا يكفي، ولا يخفى أنّه يغلب الظّن في المنقول المحتج به أنه لم يبدلّ؛ لأنّ الأصل هو عدم التّبديل، ولا سيما أنّ التّشديد في الضّبط والتّحري في القيام بنقل الأحاديث شائع بين النقلة والمحدثين، والبعض يقول بجواز النّقل بالمعنى، وهو عنده أقرب للتحريز العقلي الذي لا يعارض وقوع النّقيض، ولذلك فهم يتشددون في الضّبط ويتحرّون أمره، مع قولهم بتجويز النّقل بالمعنى؛ حيث يغلب على الظّن من هذا كلّه أنّها لم تبدّل، إلى جانب أنّ احتمال التّبديل فيها راجحًا، فيلغى ولا يذمّ في صحّة الاستدلال بها، كما أنّ الخلاف في جواز النّقل بالمعنى هو في الأحاديث التي لم تدوّن، وأمّا ما تمّ تدوينه فلا يجوز تبديل ألفاظه من دون وقوع خلاف، حيث إنّ الدماميني يجيز الاستشهاد بالحديث الذي تمّ تدوينه في الصّدر الأوّل من الإسلام قبل أن تفسد اللغة، ولو تمّ الافتراض بأنّ تبديلًا ما قد حصل للنّص فإنّ ما تمّ تبديله ممّا يحتج بكلامه، وأمّا الحديث الشّريف الذي لم يتم تدوينه في الصّدر الأوّل فلا يُحتج به.[2]

وقد ذهب أصحاب المعاجم إلى الاحتجاج بالحديث الشّريف من مثل سيبويه الذي قام بالاستشهاد بالحديث الشّريف، ولكنه لم يوردها على أنّها كذلك، وأيضًا ابن جني يحتج بالحديث الشّريف إمّا لسبب المعنى أو لسبب الاشتقاق، وليس لسبب نحوي، ومن دافع عن هذا الرّأي ابن الطّيب المغربي الذي بنى دفاعه على الحجج التّالية:[3]

1- إنّ القول بأنّ القدامى لم يستدلّوا بالأحاديث الشّريفة ولم يثبتوا قواعده الكليّة لا يوجد دليل قاطع على أنّهم قد منعوا الاستشهاد.

2- إنّ القول بأنّ الأحاديث الشّريفة كلّها ليست مؤكدة من أن جميعها من كلام النبي –صلى الله عليه وسلم– ليس فيه صحّة، وهو قول باطل، لأنّ الأحاديث المتواترة ــ وإنْ كانت قليلة ــ فهي من كلام النّبي – صلى الله عليه وسلم –، وما ثبت أنّه من كلامه لا ريب في أنّه في إثبات القواعد مثل القرآن الكريم.

3- إنّ القول بأنّ الرّواة قد جوّزوا النّقل بالمعنى، قد يكونوا نقلوا المعنى من غير اللفظ فهذا خلاف

(1) انظر: الدماميني، بدر الدين، **الاستدلال بالأحاديث النّبوية الشريفة على إثبات القواعد**، (تحقيق: رياض بن حسن الخوّام، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1، 1998)، 7.

(2) انظر: عبد القادر بن عمر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لسان العرب**، (تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر، 1378هـ/ 1967م)، 14-15.

(3) أنظر: د. محمد إبراهيم عبادة، **عصور الاحتجاج في النحو العربي**، (مصر، ج1، دار المعارف، 1980)، 164

معروف، فكلّما أجازه البعض فقد ذهب الآخرون إلى منعه، كما أنّ البعض من الأئمة قد شـــدّد في الرّواية بالمعنى كثيرًا حيث منع أن تتقدّم كلمة على أخرى، ولا تجوز الرّواية بالمعنى إلا من كان دقيقًا بعلوم اللّغة.

4- إنّ القول بتعدد الرّواية للقصّـــة الواحدة، فقد ورود قصّة واحدة بالكثير من العبارات، وهذا صحيح وموجود في الكثير من الحديث الشّـــريف وما ورد من تعدد ألفاظ ليس دليل على روايتها بالمعنى، بل دليل على روايتها باللفظ. وذلك يرجع لسببين:[1]

أ/ لأنّ النبي صـــلى الله عليه وســـلم كان يعيد الكلام مرّتين، وأكثر للبيان، وإزالة الغموض، والإبهام.

ب/ والسبب الثاني أنه كان يحتج في العربية بالكثير من الروايات الشـــعرية للبيت الواحد، وبالقراءات القرآنية المختلفـة في الآيـة الواحـدة فمن باب أولى أن يحتج بتعدد رواية ألفاظ الحديث الواحد.

5- إنّ صحيح البخاري مع احتوائه على 7275 حديثًا، إلا إن التّراكيب المعارضـــة لظاهر الإعراب لا تتعـدى الأربعين، ومع ذلـك فقـد قـام ابن مـالـك بتبسـيطها وإزالة الغموض عنها فيما كتبه عن البخاري في صحيحه.

يورد الباحث بعض الأمثلة:

مثال الســـهيلي للاســـتشـــهاد بالحديث: ما جاء في (وصـــف المذكر بمؤنثه) يقول الســـهيلي في قوله "على حمار أتان " يستقيم على النعت ويستقيم على البدل؛ لأن بدل الشـيء من الشـيء وهما شـيء واحد، وبدل النكرة من نكرة أعم، مثال: عنـدمـا نقول بشـــجرة زيتونة، وذلك أن الحمار يجمع الذكر والأتان.[2]

ومن الاســتشـــهاد بالحديث النبوي ما جاء في إدخال اللام والألف على اسـم (الباري) وما هو صـفة له، إذ لا تدخل على الأسماء المحدثة، ويســتشـــهد على ذلك بقول الرســـول: (أنـت الحق ووعـدك الحق) ثم قـال: (ولقاؤك حق والجنة حق والنار حق).[3]

وقد اســتشـــهد ابن الحاجب بثمانية عشـــر حديثا في اثنين وعشـرين موضـعًا في كتابه "الإيضـاح في شـرح المفصـــل" و"الأمالي"، منها ما يقارب خمســـة عشـــر حديث في موضوعات النحو والصرف واللغة وشواهد ابن حاجب جاءت لأغراض مختلفة منها؛ المســـائل النحوية أو الصـرفية، وكان الاسـتشـهاد بالحديث من منطق التوجيه النحوي عنده، ومن أمثلة ذلك شـــاهد التصغير في قوله – صلّى الله عليه وسلّم -: (أُبَيْنِيَّ لا تَرْمُوا جَمْرَةَ الْعَقَبَةِ)؛إذ هذا الحديث من الشـــواهد التي اسـتشـهد بها في كتابه (الأمالي)، وهو من الأحاديث الصـحيحة التي صـرح ابن الحاجب بأنها كلام الرسـول صـــلى الله عليه وســـلم،[4] وهذا مما يدلّ على أنّ ابن الحاجب من النحاة الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث في كثير من القضايا النحوية.

---

(1) انظر: عبادة، **عصور الاحتجاج في النحو العربي**، 164

(2)انظر: الأندلســي، أبو القاســم عبد الرحمن بن عبد الله، **أمالي الســـهيلي في النّحو واللغة والحديث والفقه**، (تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مكتبة الســـهيلي – مطبعة السعادة، ط1، 1970)، 62.

(3)انظر: الســـهيلي، أبو القاســـم عبد الرحمن بن عبد الله: **نتـائج الفكر في النحو**، (تحقيق: إبراهيم البنـا، (دط)،(دت) دار الرياض للنشر)، 302.

(4)انظر: ابن حاجب: أبو عمرو عثمان بن عمر، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د فخر صـالح سـليمان قدارة، بيروت: دار الجبل، وعمان: دار عمار، 1989، 879.

ويذكر الطاهر في كتابه عن ابن الحاجب أنه كان مقلًّا مثله في ذلك مثل من سبقه، فقد استشهد بعشر أحاديث في مسائل نحوية، وأربعة في المسائل الصرفية، وبعضها استخدمت شواهد بلاغية ودينية ومسائل لغوية أخرى.[1]

أمثلة توضح استشهاد ابن منظور بالحديث الشريف:

وتدّعي الباحثة أن التدبّر لمعجم لسان العرب، ومقارنته بالمعاجم الأخرى يؤكد بأنه من أعظم المعاجم وقد استشهد بالحديث، ونقف وقفات مع ابن منظور ونلاحظ ما تناوله من ألفاظ اللغة، شملت ثلاث نواح:[2]

الاستشهاد بالحديث ليفسر الألفاظ.

الاستشهاد بالحديث ليدل على معاني.

استطرادات في مسائل مختلفة ومتفرقة.

مثال من ابن منظور كقولة في مادة الفطرة: ما فطر الله عليه الخلق من المعرفة به، والخلقة التي يخلق عليها المولود في بطن أمه، والحديث قوله عليه الصلاة والسلام (كل مولود يولد على الفطرة)

الرد عليهم: وتخلص الباحثة إلى أن أصحاب الرأي الذي يرى الاستشهاد المطلق بالحديث وعلى رأسهم ابن مالك يحتجون بما حدث مع أسلافهم من اللغوين في الاحتجاج بالحديث في اللغة، وأن الالتزام بالرواية بالمعنى لا يلزم عدم صحة النقل وقسموا الحديث إلى قسمين: قسم الذي يدون الأحاديث والأخبار، وقع في قبل فساد اللغة، وقسم غير مدون، ولا تلغي حجة الاستشهاد به، وذلك لأن الأصل في المروي أن يروى باللفظ الذي سمع عن الرسول والمعنى يكون في بعض الكلمات في الحديث المحتمل لتغير اللفظ بلفظ آخر يوافقه.

في قولهم إن النبي صلى الله عليه وسلم من أفصح العرب كلًّاما، وذلك لا خلاف عليه إلا أنه موقع خلاف من أصحاب رأي المنع، يقول أبو حيان: غير شك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أفصح الناس: فلم يكن يتكلم إلا بأفصح اللغات، وأحسن التراكيب، وأشهرها وأجزلها، وإذا تكلم بلغة غير لغته: فإنما يتكلم بذلك مع أهل تلك اللغة.[3]

ذهب السهيلي إلى أن اللغويين قد قاموا بالاستشهاد بالحديث ليتمكنوا من الوصول لمعاني الكلمات العربية، وقد استشهد السهيلي في معظم مسائله في أماليه بكلام النبيّ – صلّى الله عليه وسلّم –[4]. ويرد عليه أبو حيان بقوله: "أن الأولين الواضعين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن مبارك بن الأحمر، وهشام الضرير، من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين

(1)انظر: محمود، محمد الطاهر أحمد، **الاستشهاد بالحديث الشريف عند ابن الحاجب**، بحوث ومقالات، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، 2021

(2) ابن منظور، لسان العرب، 6/5، 57.

(3) انظر: الحديثي، خديجة: **مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، العراق، دط، 1981، 18-19.

(4) انظر: الأندلسي، **أمالي السهيلي في النّحو واللغة والحديث والفقه**، 128-129.

وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس".[1] فنص أبي حيان يثبت أن هناك من لم يستشهد بالأحاديث الشريفة من النحاة، لذلك سار على هذا النهج هو وغيره ممن تزعموا هذا الاتجاه.

رأي الباحثة:

من وجه نظر الباحثة أن أصحاب هذا الرأي بالغوا في الاستشهاد بالحديث، ولا تتفق معهم في تخريج بعض الأحاديث التي وقع فيها اللحن، فما فعله ابن مالك من تأويل بعض الأحاديث – من وجهة نظر الباحثة – أمرٌ قد يبعد عن الصواب، وأن الأقرب للصواب الأخذ بالحديث المروي بلفظه والثابت في الصحيحين.

المبحث الثّاني: المانعون للاحتجاج بالحديث الشريف

وعند استقراء آراء العلماء اللغويين والنحويين وذلك في مسألة الاحتجاج بالحديث الشّريف نجد أنّها لا تخرج عن ثلاثة أراء، كلّ رأي يفنّده أصحابه بالأدلّة والدّعامات الحجاجيّة للدفاع عن مواقفهم، فالأوّل كما رأينا قد أجاز الاستشهاد بالحديث الشّريف، ولم يجد فيه عيبًا، والثّاني فإنّه لم يجّوز مطلقًا الاستشهاد باللّغة بالحديث الشّريف ومنعه، وفي هذا الفصل تتناول الباحثة وجهة نظر المانعين من الاستشهاد بالحديث الشّريف.

يبدو أنّ مِن أبرز مَن روّج لرأي المنع من الاستشهاد بالحديث الشّريف هما اثنان من نحويي الأندلس المتأخرين، وهما محمد المعروف بابن الضّائع، وأثير الدّين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيّان، ولقد ذهبا إلى أنّ الحديث الشّريف لا يمكن الاستشهاد به في اللّغة، ولا يمكن الاستناد إليه في ألفاظ اللّغة العربيّة ولا في وضع ضوابطها، فكان لرأيهما الأثر الأكبر في العديد من علماء اللّغة والنّحو الذين جاؤوا بعدهما حيث أخذوا فكرة عدم الاستشهاد بالحديث الشّريف وتبنّوها دون تمحيص أو تثبت من صحّتها [2]، يقول ابن الطيب الفاسي في هذا السياق: "لا نعلم أحدًا من علماء العربيّة خالف العلماء في الاحتجاج بالحديث الشريف إلّا ما أبداه الشيخ أبو حيّان وأبو الحسن الضائع وتابعهما على ذلك الجلال السيوطي...".[3] إذ يقول السيوطي في (الاقتراح): "ومن ثمّ أنكر على ابن مالك إثباته القواعد النّحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث."[4]

وقد استند هذان النّحويان إلى أنّ منع الاحتجاج يعود

(1) انظر: السيوطي، جلال الدّين: **الاقتراح في أصول النّحو**، تحقيق: عبد الحكيم عطيّة، دار البيروتي،ط2، 2006، 44. والجندل، سعود بن عبد العزيز، **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، (غزة-فلسطين، المركز القومي للبحوث، 2019)، 125. وياقوت، محمود سليمان: **أصول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، دط، 2015، 491-492. والحديثي: **مواقف النّحاة**، ص18.

(2) انظر قوليهما في: السيوطي: **الاقتراح**، 44-45. **والحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث**، ص19.

(3) الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب: **فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح**، (تحقيق: محمود يوسف فجّال، دار البحوث للدراسات الإسلاميّة وإحياء التراث، دبي – الإمارات العربيّة المتّحدة، ط1، 2000)، 53/1. وانظر: د. محمود فجال، **الحديث النبوي في النّحو العربي**، (نادي أبها الأدبي، ط2، 1997)، ص120.

(4) السيوطي: **الاقتراح**، 43.

إلى النّظر في التّراث النّحوي العربي، وذلك للنفاذ إلى رأيهما وهو أنّه لا يجنح أحد من أهل الأئمة اللغويين أو النّحويين وفي مقدّمتهم سيبويه للاستشهاد بالحديث النّبوي في إثبات القواعد الكلّية، أو في بناء الأحكام أو تناول المسائل النّحوية بشكل عام، حيث وجد أصحاب هذا الرّأي في كتاب سيبويه واطلعوا عليه، ولم يجدوا أي أثر في استدلال سيبويه بالحديث الشّريف. كما احتجّوا بأنّ نحاة البصرة والكوفة أعرضوا عن الاستدلال بالحديث في النّحو، وذلك بسبب موقفهم من قضيّة رواية الحديث الشّريف بالمعنى، وهذا الموقف يرفض هذه الرّواية بسبب مجموعة من الاعتبارات.[1]

وقد علل المانعون من الاحتجاج بالحديث الشّريف إلى أنّه يوجد العديد من **الأسباب التي دعت هؤلاء العلماء إلى منع الاحتجاج بالحديث الشّريف، وهذه العلل هي ما يلي:**

أولًا– جواز رواية الحديث بالمعنى: فقد عُرف أنّ معظم الأحاديث الشّريفة قد تمّت روايتها بالمعنى لا من خلال الألفاظ التي سُمعت من النبي – صلى الله عليه وسلم –، وكان هذا شأن رواة كل طبقة، حيث كانوا يسمعون الحديث بألفاظ، ثمّ يقومون بروايته بألفاظ أخرى حتى وصل إلينا، ومن الممكن أنّه قد تمّ طمس الألفاظ والمعاني فيه، فكان للرّواية بالمعنى ضرر عظيم على اللّغة، من وجهة نظر المانعين، ولهذا لم يأخذ المانعون بالحديث الشّريف لإثبات قواعد اللّغة العربيّة عندما لم يعلموا العلم الثّابت بلفظ النبي – صلى الله عليه وسلم – والذي نطقوا به في تلك الأحاديث، ولذلك فإنّهم رفضوا الاستشهاد بالحديث في إثبات قواعد النّحو[2]، يقول أبو حيان: " أن الرواة أجازوا النقل بالمعنى"، لذلك تجد قصة معينة واحدة قد حدثت في عهده صلى الله عليه وسلم ولم تُقَل بتلك الألفاظ، نحو ما رُوي من قوله: (زَوَّجْتُكَهَا بما معكَ مِنَ القُرْآنِ)[3] (ملكتها بِمَا مَعَك)[4]، وغيره من الألفاظ التي وصلتنا في تلك القصة، فنتأكد من أن الرسول – صلى الله عليه وسلم – لم يقُلْها جميعها، بل لا تجزم بأنه قال بعضها.

ثانيًا– وقوع اللّحن في الكثير فيما رُويَ من الحديث الشّريف: حيث إنّ الكثير من رواة الحديث الشّريف كانوا من الأعاجم، ولا يعرفون سمات الكلام العربي، أو حتى أسس النّحو وقواعد اللّغة العربيّة، فوقع اللّحن على ألسنتهم وفي كلامهم، وهم جاهلون بذلك، حيث يذهب السّيوطي إلى أنّه قد وقع في كلام الأعاجم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب، ومن المعلوم بشكل لا شك فيه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أكثر النّاس فصاحةً، فلم يكن عليه الصلاة والسلام يتكلم إلّا بأفصح اللّغات، وأحسن وأنسب الألفاظ العربيّة وأجزل التراكيب وأشهرها وأكثرها متانة، وإن تكلّم بأي لغة غير لغته، فإنّما تحدّث بها مع أهل هذه اللّغة من خلال الإعجاز وتعليم الله سبحانه

(1) انظر: فجال، **الحديث النبوي في النّحو العربي**، ص 122.

(2) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، 44.

(3) أخرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن، باب: خيركم من تعلم القرآن وعلمه، رقم 5029، 192/6.

(4) أحرجه البخاري، كتاب فضائل القرآن: باب القراءة عن ظهر غيب، 5030، ج 6، ص: 192

وتعالى لرسوله الكريم من غير علم بذلك، وقد ذكر أبو حيّان عن ابن مالك تجويزه الاستشهاد بالحديث الشّريف مطلقًا بأنّه قد وقع هذا المصنّف وذلك من الاستبدال بما وقع في الحديث الشّريف على ثبات الأسس الكليّة في لسان العرب، وما سلك هذه الطّريقة من المتقدّمين إلا هو.[1]

إنّ رأي المانعين بأنّه قد وقع اللّحن في العديد من الأحاديث الشّريفة يجابه بأنّه قد ورد على هذه الأسس ممّا قد بدا له الوجه الصّحيح، وقد ألّف ابن مالك في هذا الشّأن كتاب (التّوضيح في حل مشكلات الجامع الصّحيح).

ثالثًا– زعم البعض من العلماء أنّ سبب عدم الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف في اللّغة والنّحو هو عدم تدوينه في الصّدر الأوّل من الإسلام، ولم يتمّ جمع نصوصه في مصنّفات خاصّة بالحديث في ذلك الوقت، في حين أنّه لم يكن للغويين العرب الأهليّة لأجل التّعاطي مع الحديث الشّريف وفنونه، كما أنّه لم تكن لديهم الدّراية الكافية بهذا العلم من ناحية روايته، ولذلك فقد صعب على العلماء الرّكون إلى الحديث الشّريف ليتخذوه سندًا للاحتجاج به في المواد اللّغويّة والقواعد النّحويّة، وإنّما رأوا ذلك من غير الممكن، وفي هذا الصّدد يورد سعيد الأفغاني في كتابه (أصول النّحو) مرجّحًا الاحتمال السّابق أنّه في أغلب الظّن أنّه لم يتمّ الأخذ بالحديث الشّريف للاستشهاد به من الأوائل المتقدّمين أنّه لو تأخر فيهم الزّمان إلى العصر الذي أثمرت فيه جهود علماء الحديث وذلك من رواية له ودراية به، لكانوا قد اقتصروا استشهادهم على الأحاديث النّبوية الشّريفة من بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم، وعندما التفتوا إلى الشّعر و القيام برواية الأخبار التي لم تلبث أن أحاط بها الشّكّ، فقد تمّ وزنها بميزان فنّ الحديث الشّريف العلميّة المتّصفة بالدّقة، كما أنّ الأفغاني يجد أنّ المتأخرين وما يملكون من ثراء نحوي أو لغوي أو ثراء في الأحاديث الشّريفة مكّنهم من أن تكون نظرتهم ذات شمول أكبر، وأحكامهم أكثر صحّة، ولو كان هذا الثّراء عند القدماء من علماء النّحو واللّغة لتمسّكوا به، ولقاموا بتغيير العديد من الأحكام التي رافقتها، ولكن عندما وضعوا القواعد النّحويّة واللّغويّة لم يكن بحوزتهم المورد القوي للاستناد عليه.[2]

رابعًا–التّحرّز الدّيني: إلى جانب ما ذُكر سابقًا فقد انصرف اللّغويون المتقدّمون إلى الامتناع عن الاستشهاد بالحديث الشّريف بشكل عام من الكتاب والسّنة إلى ما سمّوه بالتّحرّز الدّيني، ويتأسس هذا الرّأي على مبدأ تقديس نصوص الحديث الشّريف والخوف من إساءة التّعامل معها من دون قصد، والمجيء بها في السّياقات الاستدلاليّة التي قد تكون منافية تمامًا للمعنى المقصود، ولذلك فمن باب الاحتراز الدّيني آثروا عدم الاستشهاد بالحديث الشّريف وذلك في المسائل اللّغويّة والنّحويّة مكتفين بكلام الفصحاء من العرب.[3]

تميزت الدراسة بعرض المواقف المختلفة للعلماء حول

---

(1) انظر: السيوطي، **الاقتراح**، 44.

(2) انظر: سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، ص46–58.

وحمادي، أحمد ضاري: **الحديث النبوي الشّريف وأثره في الدّراسات اللغويّة والنّحوية**، (ط1، 1982)، 156.

(3) انظر: عسكري، **الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّريف** =

قضية الاستشهاد بالحديث الشريف وعرض أرائهم ومقولاتهم والرد عليها.

مقولات تبنت هذا الرأي:

- **المقولة الأولى:** يقول ابن الضائع في شرح الجمل: "... ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم؛ لأنه أفصح العرب" (1)، وقوله هذا إشارة من ابن الضائع بمنع الاستشهاد بالحديث.

- **المقولة الثانية:** من قول أبي حيان: "قد أكثر المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدًا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذا الطريق غيره" (2)، يستنكر ابن حيان ذلك على ابن مالك؛ لأنه استدل بالحديث وكأنه يعيبه ويعتبره مذهب جديد ابتدعه ابن مالك، وفي مقولة له أيضًا يشير بالمتقدمين الذين سبقوه من النحاة، فهم لم يستدلوا بالأحاديث النبوية، وتبعهم من جاء بعدهم في ذلك، لذلك وصفهم بالأذكياء.

- **المقولة الثالثة:** في قول أبو حيان: "إن علماء العربية الذين استنوا قوانينها وقواعدها لم يبنوا أحكامهم على ما ورد في الحديث... وجاء هذا الرجل- يعني ابن مالك- متأخرًا...، فزعم أنه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبه الناس على ما أهملوه، ولله در القائل [يعني ابن مالك]: لن يأتي آخر هذه الأمة بأفضل مما أتى به أولها"(3)

الرد عليهم:

- عدم خبرتهم بفن رواية الحديث ودرايته؛ لأنهم لم ينشغلوا به، وانقطاعهم له، وهذا ما قاله محمود فجال "وعلم الحديث بعيد مرمى الطرف، لا يظفر بقلادة منه إلا من رام خطيرات الأمور، وطوى فؤاده على صريمة حذّاء، ودون ذلك خرط القتاد"(4).

- الخوف الشديد من الكذب على الرسول لقوله صلى الله عليه وسلم: "من كذب عليّ متعمّدًا فليتبوأ مقعده من النار"(5).

- أما الأحاديث التي وقع عليها اللحن كان ابن مالك ممن تصدى لها وقام بحل المشكلة في الجامع الصحيح.

- الرواة كانوا حريصين على النقل باللفظ واهتموا كثيرا بنقل الألفاظ الصحيحة فيما يتعلق

عند اللّغويين، مجلة آفاق الحضارة الإسلاميّة، العدد 2، 1431هـ، 197.

(1) السيوطي، **الاقتراح**، 45. وانظر: الحديثي، خديجة، **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث**، (العراق، دار الرشيد، دط، 1981)، 16-17.

(2) السيوطي: **الاقتراح**، 44. وانظر: الحديثي، **موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث**، 17-18.

(3) أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة – مصر، ط1، 2006، 130. وانظر: ياقوت، **أصول النحو العربي**، 491-492.

(4) الدكتور محمود فجال: **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث الشريف**، أصول السلف، دط، دت، 8/1.

(5) أخرجة البخاري، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، رقم الحديث،1291، 80/2.

بالعبادات، مثل: التشهد، والصلاة، وكانوا حريصين حرصًا شديدًا على التثبت من أن الأحاديث صحيحة، ولا ننسى أنهم استطاعوا تمييز الأحاديث الضعيفة، فهناك الحسن والصحيح والضعيف، وغيرها.

– ومن المعروف عند العرب قوة الحافظة وصفاء الذهن، ولهم السمعة الطيبة في نقل الوقائع والأيام، وحتى نقلهم للأشعار مشافهة، لذلك حفظ الصحابة كان عن ظهر قلب.(1)

وتوافق الباحثة مع ما ذهب إليه المتوسطون؛ لأن المنع التام لا يمكن تبريره، والجدير بالذكر من وجهة نظر الباحثة أن الضوابط كفيلة بمعالجة القضية بشكل عام لتسويغ القبول والاستدلال في القضايا النحوية والاستشهاد بما هو ثابت في الصحيحين.

المبحث الثّالث: المتوسطون بين الجواز والمنع للاحتجاج بالحديث الشريف:

بين موقفَي من جوّز الاستشهاد بالحديث الشّريف وبين من منعه ظهر فريقٌ ثالث من علماء اللّغة والنّحو يتبنّي موقفًا وسطيًّا من مسألة الاحتجاج بالحديث في اللّغة والنّحو، وتزّعم هذا الرّأي الإمام السيوطي، والإمام البغدادي، والإمام أبو الحسن الشّاطبي وذلك في شرح الألفيّة التي عنوانها (المقاصد الشّافية في شرح الخلاصة الكافية)، حيث جوّز الإمام الشّاطبي الاحتجاج بالحديث الشّريف الذي اعتنى بنقل ألفاظه، فقد ذكر أنّ الحديث الشّريف قسمين: قسم يعتني بالمعنى دون اللّفظ، وهذا لم يرد فيه استشهاد أهل اللّغة، وأمّا القسم الآخر فقد عُرف عنه اعتناء ناقله باللّفظ المقصود خاصّة من مثل الأحاديث التي قصد بها فصاحة النّبي صلى الله عليه وسلم.(2)

إنّ مادّة الحديث الشّريف عند الشّاطبي على قسمين، وهما ما يلي:

القسم الأوّل: يمكن الاستشهاد به وذلك في المسائل اللّغويّة والنّحوية وما إلى ذلك من العلوم اللسانيّة، ولا يمكن وجود اختلاف حولها، وهو على ستّة أنواع وهي ما يلي:

- ما يتمّ روايته بقصد الاستدلال به على فصاحة النّبي صلى الله عليه وسلم من مثل قوله: "حَمِيَ الوطيس"، وأيضًا الأمثال النّبوية، وكتاب النّبي صلى الله عليه وسلم لوائل بن حجر.
- ما يتم روايته من الأحاديث والأقوال التي يتمّ التّعبّد بها، أو فيها أمر بالتّعبد بها، من مثل ألفاظ التّحيات والعديد من الأدعية التي دعا بها النّبي ــ صلى الله عليه وسلم ـ في أوقات خاصّة.
- ما يتم روايته من الأحاديث الشّريفة التي تدلّ على أنه كان صلى الله عليه وسلم يخاطب بها كلّ قوم من العرب بلغتهم.
- الأحاديث الشّريفة التي وردت من أساليب متعددة وتمّ اتحاد ألفاظها ممّا يدلّ على أنّ رواتها لم يتصرّفوا في لغتها مطلقًا.
- ما تمّت معرفته من أحوال رواته أنّهم لا يجوّزون رواية الحديث الشّريف بالمعنى من أمثال ابن سيرين والقاسم بن محمّد.
- ما تمّت معرفته من أحوال رواته أنّهم لا يجوّزون

(1) انظر: فجال: **السير الحثيث إلى الاستشهاد بالحديث الشريف**، 8/1.

(2) انظر: ياقوت، **أصول النحو العربي**، 491-493. وفجال، **الحديث النبوي في النّحو العربي**، 127.

رويه بالمعنى.

القسم الثّاني: ويضمّ الأحاديث التي لا يجوز الاحتجاج بها، ولا يمكن أن يكون هناك اختلاف في أمرها ويقصد بها الإمام الشّاطبي الأحاديث التي تُقلَب بالمعنى دون اللّفظ، والتي لم يتم تدوينها في الصّدر الأوّل من الإسلام، وإنّما يتمّ رويها في البعض من كتب المتأخرين ويزاد عليها الأحاديث التي احتوت الألفاظ الشّاذة التي هي موضع شكّ عند المحدثين بالخطأ أو بالتّصحيف غمزًا لا مردّ له، وعند تسرّب مثل هذه الأخطاء إلى رواية البعض من الأحاديث الشّريفة ليس أمرًا يدعو إلى ترك الاحتجاج بالحديث الشّريف بشكل مطلق، وإنّما ينبغي ترك الاستشهاد بهذه الأحاديث فقط، وحمله على ضبط أحد الرّواة في هذه الألفاظ خصوصًا، وقد وقع في الشّعر العربي التّصحيف والغلط، ومع ذلك فإنّه يتمّ الاحتجاج به.[1]

أمّا الدّارسون المعاصرون فقد وقفوا تجاه قضيّة الاستشهاد بالحديث الشّريف الموقف المتوسّط والمعتدل، وذلك على اعتبار أنّهم استندوا إلى المجامع اللّغويّة والفقهيّة ومن بين هؤلاء الباحثين المعاصرين (محمد الخضر حسين)، والذي يعتبر من طليعة اللّغويين المعاصرين الذين اهتموا بمسألة الاستشهاد بالحديث الشّريف في الدّراسات النّحويّة، وقد قام باستقصاء هذه القضيّة في العديد من الكتب، وقد انتهى الشيخ الحسين بعد أن قام بالاطّلاع على أدلّة المجوّزين والمانعين وناقشها.[2]

يذهب الشّيخ الحسين إلى أنّه هناك البعض من الأحاديث الشّريفة التي لا ينبغي وجود اختلاف عند الاستشهاد بها في اللّغة، وهي في ستّة أمور، كالتّالي:[3]

الأوّل: ما يروى من أجل الاستدلال على فصاحة النّبي صلى الله عليه وسلم.

الثّاني: ما يروى من أقوال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتعبّد بها، أو أوامر من التّعبد من مثل دعاء القنوت، والتّحيات، والأذكار، والأدعية.

الثّالث: ما روي من شواهد كان يخاطب بها كل قوم من العرب بلغتهم.

الرّابع: الأحاديث التي رُويت بطرق متنوّعة وتمّ اتّحاد ألفاظها.

الخامس: الأحاديث التي تمّ تدوينها في بيئة عربيّة خالصة لم ينتشر فيها فساد اللّغة كأحاديث مالك بن أنس، والإمام الشّافعي.

السّادس: ما تمّت من أحوال رواته أنّهم لا يجّوزون روايته بالمعنى.

ويجد الشيخ الحسين أنه هناك أحاديث لا يوجد اختلاف عليها في عدم الاحتجاج بها، وهي الأحاديث التي لم يتم تدوينها في الصّدر الأوّل، وإنّما

(1) انظر: ياقوت، محمود سليمان، **أصول النحو العربي**، 492-493. وفجال: **الحديث النبوي في النّحو العربي**، 128.

(2) انظر: صلاح، محمد سالم: **أصول النّحو، دراسة في فكر الأنباري**، (القاهرة، الطبعة الأولى، 2006)، ص 243-244.

(3) انظر: حسين، **الاستشهاد بالحديث في اللغة العربية**، مجلّة مجمع اللغة العربية الملكي، ج 3، شعبان، 1355هـ 1936، القاهرة، 197.

دُونّت في كتب المتأخرين.

ونجد أنّ ما جاء به الشّيخ الحسين هو نفس ما جاء به الشّاطبي من تجويز الاستشهاد بالحديث الشّريف أو منع الاستشهاد به، كما أنّه يقف موقفه.

ووتوافق الباحثة مع ما ذهب إليه المتوسطون؛ لأن المنع التام لا يمكن تبريره، والجدير بالذكر من وجهة نظر الباحثة أن الضوابط كفيلة بمعالجة القضية بشكل عام لتسويغ القبول والاستدلال في القضايا النحوية والاستشهاد بما هو ثابت في الصحيحين.

أمّا مجمّع اللّغة العربيّة في القاهرة فقد اعتمد ما جاء به الشّيخ الحسين، وتوصل إلى قرار أنّه يجوّز الاحتجاج بالبعض من الأحاديث، كما أنه حددها، وقد ورد في قرار المجمّع أنّ علماء اللّغة العربيّة قد اختلفوا في الاستشهاد بالحديث الشّريف لتجويز روايته بالمعنى وبسبب كثرة الأعاجم في الرّواية، وقد وجد مجمّع اللّغة العربيّة تجويز الاستشهاد في الأحوال التّالية:

قرار مجمع اللغة العربية:[1]

1- لا يستشهد في اللّغة العربيّة بأي حديث لم يرد في الكتب المدوّنة في صدر الإسلام الأوّل، مثل كتب الصّحاح السّتة وما قبلها.

2- يتم الاستشهاد بالأحاديث التي تمّ تدوينها في كتب الصّحاح السّتة وما قبلها على النّحو الآتي:

- ❖ الأحاديث المتواترة المشهورة.
- ❖ الأحاديث التي استعملت ألفاظها في العبادات.
- ❖ الأحاديث التي تعبّر عن جوامع الكلم.
- ❖ كتب النّبي صلى الله عليه وسلم.
- ❖ الأحاديث التي رويت لبيان أنّ النّبي صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كلّ قوم بلغتهم.
- ❖ الأحاديث التي عُرف من خلال راويها أنّه لا يجوز رواية الحديث بالمعنى.
- ❖ الأحاديث التي رُويت بطرق مختلفة وألفاظها موحّدة.

ونجد ممّا سبق أنّ قرار مجمّع اللّغة العربيّة يشابه ما جاء به الشّاطبي، وما جاء به الشّيخ الحسين، ممّا يدلّ على أنّه يوجد اتّفاق في هذه المسألة

أمّا أمين السّيد فقد استدرك على مجمّع اللّغة العربيّة نوعين من الأحاديث، حيث زاد على الأحاديث التي يُحتج بها ما يلي:[2]

- الأحاديث التي رواها العرب ممّن هم أهل ثقة بفصاحتهم.
- الأحاديث التي يطمئن إلى عدالة رواتها.

وهذا يدلّ على أنّ قرار المجمّع قد زاد على ما جاء به الشّاطبي والمتأخرون، وما جاء به الشّيخ الحسين، وقام بتصنيفها وترتيبها.

وبناءً على ذلك فإنّ الاستشهاد بكتاب صحيح البخاري وصحيح مسلم هو أمر وارد في الدّراسات النّحوية، وإذا كان أمر الاستشهاد بالشّعر من عصور الاحتجاج مثل شعر ابن هرمة وغيره مازال قائمًا، فإنّ الحديث الشّريف أولى من الاستشهاد به، ولا سيّما إذا كان الحديث من صحيحي مسلم والبخاري، فهما كتابان لا يشكّ بأمر انتحالهما على عكس الدّواوين الشّعريّة التي هي موضع الفحص والتّمحيص الدّائمين،

(1) انظر: ياسين أبو الهيجاء، **مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمّع اللّغة العربيّة في القاهرة**، (عالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، 2003)، 21.

(2) انظر: **المرجع السابق**، ص 24

كما عُرف أنّه تمّ تجويز الاستشهاد بالكتب التي تمّ تدوينها في صدر الإسلام الأوّل والتي جوّز مجمّع اللّغة العربيّة الاستشهاد بها، على الرّغم من كونها مليئة بالرّواة الأعاجم.[1]

المبحث الرابع: موقف المحدثين من ضوابط الاحتجاج عند النحاة بالحديث النبوي:

قد تمكن النحاة من وضع الضوابط لقضية الاحتجاج بالحديث للروايات الحديثة، وتساعدنا تلك الروابط في التعرف على مدى صحة ثبوتها من حيث اللفظ عنه صلى الله عليه وسلم، وذلك بعد أن تعدى أهل العلم أن قالوا بجواز روايتها بالمعنى، وأصبح ذلك واقعًا عمليًا لها، ومن تلك الضوابط:[2]

أولًا: يعرف بالنص أن المقصود من الرواية روايتها باللفظ عنه صلى الله عليه وسلم. مثل الاستدلال عند ابن جني فيما روي من الحديث أن قومًا وفدوا على النبي صلى الله عليه وسلم " قَالَ :مِمَّنْ أَنْتُمْ؟؛ فَقَالُوا :نَحْنُ بَنُو غَيَّانَ؛ فَقَالَ :أَنْتُمْ بَنُو رَشْدان.." وذلك لأن النون في كلمة (غيان) زائدة، وهي مشتقة من الغي لا من الغين.[3]

ثانيًا: يعرف بقرينة ما أن الرواية الحديثة في أغلب الظن فيها يقصد منها روايتها باللفظ عنه عليه الصلاة والسلام، ومن تلك القرائن:

1- الروايات التي تدل على فصاحته عليه السلام، تأتي على قسمين:

القسم الأول: فصاحة توافق فصاحة العرب في المشهور من تراكيب كلامهم والمطرد من استعمالاتهم.

مثال: قول النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:(**يَا عَائِشَةُ لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ -قَالَ ابْنُ الزُّبَيْرِ- بِكُفْرٍ، لَنَقَضْتُ الكَعْبَةَ فَجَعَلْتُ لَهَا بَابَيْنِ: بَابٌ يَدْخُلُ النَّاسُ وَبَابٌ يَخْرُجُونَ فَفَعَلَهُ ابْنُ الزُّبَيْرِ**) رواة البخاري 125، بأن هذا التركيب –وهو عدم حذف خبر (لولا) إن كان مقيدًا بلا دليل يدل عليه- غير ثابت عن العرب، مما يحتمل فيه روايته بالمعنى، ويؤيد هذا الاحتمال ما جاء في الرواية الأخرى للحديث " لولا حدثانِ قومِك بكفر" رواة مسلم 2456، ويأتي ذلك متوافق مع الفصيح المشهور من كلامهم.

القسم الثاني: فصاحة تفردت على فصاحة العرب جميعهم، وتنقسم إلى ثلاث صور منها:

- العبارات المبتكرة وهي تلك الأصيلة الجديدة فلم يسبق إليها أحد من العرب، مثل قوله عليه السلام: "حَمِيَ الْوَطِيسُ" مسند الحميدي 447
- العبارات المختصرة الموجزة التي تحمل معاني عميقة رغم قلة عدد حروفها، وهذا دليل على الفراسة والنبوة، وميز بها الرسول عن غيره من الأنبياء، قال صلى الله عليه وسلم:" فُضِّلْتُ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ بِسِتٍّ: أُعْطِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ.." رواة مسلم 853
- العبارات التي تحمل نوع من الغرابة وهي تلك

(1) انظر: أبو الهيجاء، **مظاهر التّجديد النّحوي لدى مجمّع اللّغة العربيّة في القاهرة**، 29.

(2) انظر: دكتور أحمد بن محمد الزهراني، **موقف المحدثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي**، كلية العلوم والآداب بالمندق، جامعة المينا، دط، (د.ت)، 2882-2886

(3) انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، (تحقيق: محمد علي النجار، بيروت-لبنان، دار الكتاب العربي، ط2) 1952، 250/1.

التي لا يعرفها قومه أبدا، مثال على ذلك عندما كان عليه السلام يتكلم بلغة أهل حمير: **عَنْ كَعْبِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ** "مسند الشافعي 707

2- الروايات المتواترة لفظًا عن النبي صلى الله عليه وسلم، كحديث: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ" رواة مسلم.

3- الروايات المتضافرة في النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أو المشهورة عن الرسول عليه الصلاة والسلام.

4- لروايات القصار التي رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي قليلة.

وينقسم المحدثون إلى قسمين، كالآتي:[1]

القسم الأول: هو القسم الذي لم يطبق شيئًا من ضوابط النحاة؛ فقد احتج بجميع الأحاديث التي نقلت بنقل الأثبات، سواء كان باللفظ أو المعنى، أو كانت مروية عن العرب أو العجم، وهذا ما أكده كلٌّ من: محمود فجال فهو يؤكد أن الأحاديث والأخبار دونت قبل فساد اللغة، وأضاف أنه لو صح عدم استشهاد القدماء بالحديث فذلك لا يدل على أنهم لا يجيزون الاستشهاد به[2]، وحسن الشاعر وطه الراوي وسعيد الأفغاني عندما أشار إلي ذلك بقوله: " نرى الاستشهاد بألفاظ ما يروى في كتب الحديث المدونة في الصدر الأول وأن اختلفت فيها الرواية، ولا نستثني إلا الألفاظ التي تجي في روايات شاذة أو يغمزها بعض المحدثين بالغلط أو التصحيف غمزًا لا مرد له، ويشد ازرنا في ترجيح هذا الرأي أن جمهور اللغويين وطائفة عظيمة من النحويين يستشهدون بالألفاظ الواردة في الحديث ولو علي بعض رواياته"[3] وقباوة وحسن هنداوي.

القسم الثاني: وهو قسمٌ معاكس للسابق؛ فقد استفاد من تلك الضوابط، بل إنه استدرك عليهم ما يحتاج استدراكه، فاحتج بالأحاديث المدونة في الصدر الأول، وكذلك بكتب الصحاح الست وما فوقها، وإن اختلفت فيها الرواية ما لم يصفها المحدثون بالغلط أو الشذوذ أو حتى اللحن، وقد تم ذكر تلك الأحاديث بالتفصيل سابقًا تحت عنوان قرار مجمع اللغة العربية.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث ننتهي إلى نتيجة مفادها أنّ علماء اللّغة والنّحو العرب قد اختلفوا في مسألة الاستشهاد بالحديث الشّريف على نحو ثلاثة مواقف: موقف يجوّز، والآخر يمنع، وموقف يتبنّى الوسطيّة بين الموقفين، مع ملاحظة أنّ البعض من العلماء قد تحفّظ برأيه، ولم يستثمر المادّة الحديثيّة أو يستشهد بها في النّحو على عكس ما جاء في المجال اللّغوي الذي كان أصحابه على إجماع بجواز الاستشهاد بالحديث الشّريف عند إثبات الألفاظ وتحديدها وتوثيقها.

وفي واقع الأمر إنّ وضع قواعد اللّغة والنّحو والخوض في مجال العلوم اللّسانيّة تمّ الاعتماد به على ثلاثة

(1) انظر: الزهراني، **موقف المحدثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي**، (دت)، ص 2864-2866.

(2) انظر: محمود الفجال، **الحديث النبوي في النحو العربي**، (الرياض، أضواء السلف، ط2، 1997) 108.

(3) سعيد الأفغاني، **في أصول النحو**، (بيروت- لبنان، المكتب الإسلامي، دط،1987)، 85.

مصـــادر أســـاســـيّة، وهي القرآن الكريم، والحديث الشّـريف، وكلام العرب في الشّـعر والنّثر، وقد تمّ ذلك إلى حدود نهاية عصر الاحتجاج باللّغة، وهذا ما يجده كل من يتصـــفّح التّراث اللّغوي والنّحوي عند العرب منذ العصـــور السّـــالفة، فقد اســـتمرّ هذا التّراث في الاستشهاد بالحديث الشّريف كلّما سنحت له الفرصة وتقديمه أحيانًا على كلام العرب، والحديث الشّـــريف جدير بذلك لما يتّســم به من الفرادة والسّـمو البلاغي والبياني، ومن هنا تأتي أهميّة اعتماد الحديث الشّـــريف في اللّغة والنّحو.

وقد ثبت ممّا تقدّم عرضـــه في هذا البحث أنّ الدّعوة إلى رفض الاســـتشـــهاد بالحديث الشّـــريف في اللّغة والنّحو تُردّ إلى ما قام بترويجه أبو حيّان وابن الضّـــائع اللّذان احتجّا بأنّ المتقدّمين لم يســـتشـــهدوا بالحديث الشّريف ولم ينصّوا على ذلك وأقنعوا أنفسهم ومن حذا حذوهم، حيث كانوا يشيرون بذلك إلى كتاب سيبويه. وإن صحّ القول بأنّ القدماء صحيح أنّهم لم يستشهدوا بالحديث الشّريف، إلّا أنّهم لم يمنعوا من ذلك على قدر ما كانوا يُدخلون هذا الاســتشــهاد تحت اســم كلام فصحاء العرب، حيث كان النّبي صلى الله عليه وسلّم الأكثر براعة وفصـــاحة بينهم، وكما ذكرنا فقد تمّ التّعامل مع الحديث الشّريف على هذا الأساس.

إلى جانب ذلك فإنّ المتأخرين من علماء اللّغة والنّحو قد اعتمدوا على الاستشهاد بالحديث الشّريف، وذلك لاستمرار موقف السّابقين في هذا المجال ولتنمية مبدأ الاستشهاد بالحديث الشّريف في النّحو العربي. كما أنّ الشّاطبي عارض المانعين من الاستشهاد بالحديث الشّـــريف واتهمهم بالتّناقض وأخذ عليهم أنّهم تركوا المقصود من الأحاديث، وعدم الاستشهاد بها مع أنّها في غاية الفصـــاحة والبلاغة والمتانة، فالنّاطق بهذه الأحاديث قد أُعطي جوامع الكلم ومفاتحه ممّا يؤهل هذه الأحاديث لتكون أحد المصـــادر المهمّة للغويين بشـــكل عام، وذلك عند قيامهم بوضـــع قواعد اللّغة العربيّة وضـبط ألفاظها وتحديدها وأيضًـا توثيقها، إلى جـانـب ذلـك فـإنّ الشّـــاطبي لم يوافق من جوّزوا الاستدلال بشكل مطلق بالحديث الشّريف دون تردد أو تمييز على شـــكـل مـا جـاء عنـد ابن مـالـك الأندلسي.[1]

التوصـيات: وبناءً على ما سـبق توصـي الباحثة بما يأتي:

- دراسـة أحاديث النبي صـلى الله عليه وسـلّم دراســـة نحويّة عميقة لاســـتخراج الشّـــواهد النّحويّة، وذلك لكونها بيئة خصـــبة في دراســـة اللّغة العربيّة واختصاصاتها المتعددة.
- إنّ تجويز الاسـتشـهاد بالحديث الشّـريف أو منعه ينبغي أن يُبنى على أســـاس تخريجه ودراســـة أسـانيده، وعلى جانب تتبّع الألفاظ فيه ورواياته، فإن ظهر من خلال هذا أنّ اللفظ الذي اسـتشـهد به قد حُفِظ في الحديث عن النّبي صـلى الله عليه وسـلّم، أو من دونـه ممّن هم أهـل الحجّـة في الكلام في اللّغـة، وذلـك عنـد اتّفـاق الرّواة معظمهم أو أغلبهم على لفظه، فإنّه من الصّحيح أن يستشهد به.
- إذا كان الحديث الشّـــريف قد ورد عن راوٍ متأخّر لا يمكن الاستشهاد بكلامه في اللغة، فإذا كان

(1) انظر: ضـــاري: **الحديث النّبوي الشّـــريف وأثره في الدّراسات اللّغوية والنحوية**، 198.

اللفظ قد صحّ الإسناد منه إلى الرّسول صلى الله عليه وسلم، أو من دونه ممّن هم أهل الحجّة في الكلام في اللّغة، ولا يوجد في روايته من رُميَ باللّحن في حديثه، كما لم يبد من خلال دراسته وجود أي تصحيف أو خطأ يمكن الاستشهاد به.

- إذا ظهر في اللّفظ الذي استشهد به ما لم يتم حفظه في الحديث عن الرّسول صلّى الله عليه وسلّم، أو من دونه ممّن هم أهل الاحتجاج في الكلام في اللّغة، فإنّه لا يصحّ الاستشهاد به.

المراجع:

1. الأفغاني، سعيد: **في أصول النّحو**، المكتب الإسلامي، بيروت – لبنان، دط، 1987.
2. الأندلسي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، **أمالي السهيلي في النّحو واللغة والحديث والفقه**، (تحقيق: محمد إبراهيم البنّا، مكتبة السهيلي – مطبعة السعادة، ط1، 1970.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، (تحقيق: محمد علي النجار، بيروت–لبنان، دار الكتاب العربي، ط2) 1952.
4. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر: **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: د فخر صالح سليمان قدارة، بيروت: دار الجبل، وعمان: دار عمار، (1989).
5. ابن حزم، عليّ بن أحمد بن سعيد: **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد محمد شاكر، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت – لبنان، ط1، 1980.
6. ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي: **لسان العرب**، ط 1، دار صادر _ بيروت،2010.
7. أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، **لمع الأدلة**، (تحقيق: سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، دت).
8. أبو زهو، محمد: **الحديث والمحدثون**، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1984.
9. أبو المكارم، علي: **أصول التفكير النحوي**، دار غريب– القاهرة، الطبعة الأولى،2006.
10. البغدادي، عبد القادر بن عمر: **خزانة الأدب ولب لسان العرب**، تح. عبد السّلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنّشر_ القاهرة، 1378هـ/ 1967م.
11. الجندل، سعود بن عبد العزيز: **موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف**، المركز القومي للبحوث في غزة– فلسطين 2019.
12. الحديثي، خديجة: **مواقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، العراق، دط، 1981.
13. حمادي، أحمد ضاري: **الحديث النبوي الشّريف وأثره في الدّراسات اللغويّة والنّحوية**، المطبوعات العربية– لبنان، ط1، 1982.
14. الخطيب، محمد عجاج: **السنة قبل التدوين**، ط 1، مكتبة وهبة_ القاهرة، 1383 هـ.
15. الدّماميني، بدر الدين، **الاستدلال بالأحاديث النّبوية الشريفة على إثبات القواعد**، (تحقيق: رياض بن حسن الخوّام، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط1)، 1998.
16. الرّافعي، مصطفى صادق: **إعجاز القرآن**

والبلاغة النّبويّة، المكتبة العصرية_ صيدا، 2001.

17. الزهراني، أحمد بن محمد أســـتاذ، في جامعة الباحة: **موقف المحدثين من احتجاج النحاة بالحديث النبوي**، كلية العلوم والآداب بالمندق، جامعة المينا، دط، دت.

18. الســـهيلي، أبو القاســـم عبد الرحمن بن عبد الله: **نتائج الفكر في النحو**، (ت 581)، تح: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام.

19. السيوطي، جلال الدين: **الاقتراح في أصول النحو**، تحقيق: عبد الحكيم عطية، دار البيروتي، ط2، 2006.

20. الســـيوطي، جلال الدين: **تدريب الراوي في شـــرح تقريـب النّواوي**، تحقيق طـارق عوض الله، (الرياض، دار العصمة، ط1، ج1)، 2003.

21. صلاح، محمد سالم: **أصول النّحو دراسة في فكر الأنباري**، دار السّـــلام، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006.

22. ضيف، شوقي: **المدارس النّحويّة**، ط3، دار المعارف- مصر، 1976.

23. الطنطاوي، محمّد: **نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة**، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط2، دت.

24. عبادة، محمد إبراهيم: **عصـــور الاحتجاج في النحو العربي**، دار المعارف، مصر، ج1، 1980.

25. الفاسي، أبو عبد الله محمد بن الطيب: **فيض نشـــر الانشـــراح من روض طيّ الاقتراح**، (تحقيق: محمود يوســـف فجّال، دار البحوث للدراســـات الإســـلاميّة وإحياء التراث، دبي – الإمارات العربيّة المتّحدة، ط1، 2000).

26. فجال، د محمود: **الحديث النبوي في النّحو العربي**، أضواء السلف- الرياض، ط2، 1997.

27. محمود، محمد الطاهر أحمد: **الاســـتشـــهاد بالحـديـث الشـــريف عنـد ابن الحـاجـب**، بحوث ومقـالات، مجلـة كليـة الآداب، جـامعـة ســـوهـاج، 2021.

28. ياســـين، أبو الهيجـاء: **مظـاهر التّجـديـد النّحوي لـدى مجمّع اللّغة العربيّة في القـاهرة**، عـالم الكتب الحديث- مصر، الطبعة الأولى، 2003.

29. وياقوت، محمود ســـليمان: **أصـــول النحو العربي**، دار المعرفة الجامعية، الإســـكندرية – مصـــر، دط، 2015.

30. يعقوب، إيميـل: **المعجم المفصّـــل في مصـــطلحات اللغة العربيّة**، جروس برس ناشـــرون، ط1، 2012.

الدراسات والمجلات العلمية:

1. أبو كساوي، فهمي الزّين صـالح، الضّـو عبد الله: **الاســـتشـــهاد بالحديث النّبوي الشّـــريف عند النّحويين**، بحث منشـــور، جامعة غرب كردفان، كليّة الشّـــريعة والقانون، مجلّة كليّة الشّـــريعة والقانون، العدد 2، 2018.

2. حسين، محمد الخضر: **الاستشهاد بالحديث في اللغة العربية**، مجلّة مجمع اللغة العربية الملكي، ج 3، شعبان، 1355هـ 1936، القاهرة.

3. عسكري، محمود صالح شريف: **الاستشهاد بالحديث النّبوي الشّـــريف عند اللّغويين**، مجلة آفاق الحضـــارة الإســـلاميّة، أكاديمية العلوم الإنســـانية والدراسات الثقافية، العدد 2، 1431هـ.